

دراسة مقارنة بين الميثاق الأخلاقي لمهنة مراجعة الحسابات لدى كل من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والهيئة الدولية للمراجعة (دراسة نظرية)

كداتسة عائشة *

Résumé:

La recherche vise à montrer les similitudes et les points de différence entre les règles de comportement éthique pour la profession de l'audit à la fois dans l'Organisation de comptabilité et d'audit pour les institutions financières islamiques et l'Organisme international pour audit , où à respecter n'est pas une nouvelle approche, mais avait droit islamique déjà travaillé établi dans l'éthique de tous ceux qui travaillent dans cette profession.

Les mots clés: Le comportement de l'auditeur, règles d'éthique , code de déontologie.

ملخص:

يهدف البحث إلى إظهار نقاط التشابه ونقاط الاختلاف بين قواعد السلوك الأخلاقي لمهنة مراجعة الحسابات لدى كل من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والهيئة الدولية للمراجعة ، والزامية تقيد مراجعي الحسابات بالقواعد والسلوكيات الأخلاقية الخاصة بالمهنة ، حيث أن الالتزام بها ليس أسلوبا جديدا وإنما سبق وأن عملت الشريعة الإسلامية على تأصيلها في أخلاقيات كل من يعمل في هذه المهنة.

الكلمات المفتاحية: سلوك المراجع ، قواعد الأخلاقيات ، الميثاق الأخلاقي

مقدمة:

إن الهدف الأساسي للمراجعة هو إضفاء الثقة على المعلومات المتضمنة في القوائم المالية . وتعتبر هذه المعلومات مهمة لمتخذي القرار والأمر الذي يساهم في تعزيز الاستثمارات ، حيث يعتبر التزام مراجعي الحسابات بقواعد سلوك وأداب المهنة اعترافاً منهم بمسؤولية المهنة ، وهذه المبادئ والأخلاق ليست ابتكاراً جديداً بل قد سبق الإسلام في وضع تلك المبادئ وتأسيسها منذ ظهور ديننا الحنيف، فمبادئ الشهادة الصادقة واجتنب شهادة الزور وعدم كتمان الحق والاستقامة والصدق والأمانة والتمسك بالحق والعدل وعدم الخيانة والإخلاص في أداء العمل من مكارم الأخلاق التي جاء بها الإسلام. والأمانة والاستقامة هما من الخصائص الرئيسية المميزة للعمل المهني ، وهما أيضاً من الخصائص التي يأخذ (يستمد) منها المجتمع ثقته في المهنة وتقضي الأمانة من المراجع أن يكون نزيهاً صادقاً .

كذلك تعتبر استقلالية المراجع من أهم المواضيع التي حظيت بها المراجعة باهتمام كبير منذ البداية لتكوين مهنة المراجعة ، كما أن استقلال المراجع هو سبب الثقة التي يوليها مستخدموا القوائم المالية ويعتمدون عليها في استخدامهم المعلومات التي تشتمل عليها هذه القوائم في اتخاذ قراراتهم .

حيث كلما تعرض استقلال المراجع للشك اهتزت الثقة في القوائم المالية وصعب الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة ، لذلك جاءت هذه الدراسة لمحاولة معرفة مدى التزام مراجعي الحسابات بالميثاق الأخلاقي للمهنة عند أداء مهامهم .

وانطلاقاً مما سبق ، تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من هدف رئيسي يتمثل في معرفة مدى التزام مراجعي الحسابات بالميثاق الأخلاقي المنبثق عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية . وعلى هذا الأساس فإن التساؤل الجوهري الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذه الورقة البحثية يمكن صياغته على النحو التالي:

ما مدى اختلاف ميثاق أخلاقيات مهنة مراجعة الحسابات المنبثق عن هيئة aaoifi عن الميثاق الصادر عن الهيئة الدولية للمراجعة؟

فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على أساس اختبار صحة الفرضيات المتعلقة بمدى التزام مراجعي الحسابات بالميثاق الأخلاقي للمؤسسات المالية الإسلامية .

_ الفرضية 01: أثر الميثاق الأخلاقي على مهنة المراجعة حيث يتم تحسينها إلى المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه وخاصةً انتهاجها متطلبات الميثاق .

_ الفرضية 02: لا يتوافق ميثاق أخلاقيات مهنة مراجعة الحسابات المنبثق عن هيئة aaoifi مع الميثاق الصادر عن الهيئة الدولية للمراجعة

1) مضمون مراجعة الحسابات وميثاقها الأخلاقي :

قبل كل يجب بيان أساسيات المراجعة من حيث الجانب الأخلاقي لمراجعي الحسابات حيث أوضحت ان مسؤولية المراجع المهني لا تنحصر فقط في تلبية احتياجاته بل يجب على المراجع المهني أثناء عمله في سبيل تحقيق المصلحة العامة أن يراعي ويمثل المتطلبات الأخلاقية لهدف القواعد.

1-1) ماهية مراجعة الحسابات: سيتم التطرق لأهم أساسيات مراجعة الحسابات من المفهوم والأهداف والأهمية ودورها الفعال حول إظهار الصورة الصادقة والعادلة عن القوائم المالية على النحو التالي:

⊕ **مفهوم مراجعة الحسابات :** للمراجعة عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:
مراجعة الحسابات هي تلك المراجعة التي تدخل في إطار مهمة ذلك الشخص المحترف المحايد أي الخارجي عن المؤسسة ، قصد إبداء الرأي والمصادقة عن مدى شرعية وصدق الحسابات .
مراجعة الحسابات عبارة عن عملية منهجية يقوم بها شخص مهني مستقل عن المؤسسة يتولى مهمة التأكد من دقة الحسابات والنتائج والقوائم المالية ، قصد إظهار الصورة الصادقة والعادلة عن القوائم المالية .
⊕ **أهداف وأهمية مراجعة الحسابات :**

نظرا لتطور مفهوم المراجعة عبر السنين تطور بدوره الهدف من مراجعة الحسابات لذلك نجد : يتمثل الهدف الأساسي للمراجع الحيادي في التعبير عن رأيه حول مدى صدق وشرعية الحسابات³ ، ولغرض تكوين رأي المراجع فإنه يجب تحقيق الأهداف التالية:

- الوجود والتحقق : الوجود المادي والفعلي للعمليات المسجلة
- التقييم :التأكد من تقييم كل العمليات والأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها
- الملكية والمديونية: يعمل المراجع على التأكد من أن كل الأصول هي ملك للمؤسسة ، وكل الخصوم هي التزام عليها.
- الشمولية والكمال: أن كل ما حدث أثناء السنة المالية موضوع الفحص مسجل بصفة كاملة.

سعيًا وراء تحقيق الأهداف الرئيسية ، يجد المراجع نفسه أمام أوضاع ثانوية ، مما يؤدي به إلى إنجاز أهداف خاصة مثل: اكتشاف أعمال الغش والتزوير ، وتحسين التسيير⁴ .

أما أهمية المراجعة تعود إلى كونها وسيلة ليست غاية ، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة أطراف تستخدم القوائم المالية التي يعتمدها المراجع المستقل. وهذه الأطراف هي كما يلي⁵:

- الإدارة والمسيرين : تعتمد الإدارة على البيانات المحاسبية التي يتم اعتمادها من قبل المراجع المحايد والمستقل ، مما يزيد الثقة في هذه البيانات ، في وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه
- المستثمرين : الذين لديهم الرغبة في الاستثمار في المؤسسة ، حيث يعتمد المستثمرين القوائم المالية المراجعة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخلات والاستثمارات ، بحيث تحقق لهم أكبر عائد
- الموردون
- البنوك ؛
- الجهات الحكومية
- نقابة العمال

1 - 2) ميثاق أخلاقيات مراجع الحسابات المنبثق عن الهيئة الدولية للمراجعة:

حسب ما جاءت به المعايير الدولية للمراجعة يجب على المراجع أن يراعي ويمثل المتطلبات الأخلاقية. حيث بينت هذه الأخيرة القواعد الأساسية الأخلاقية الواجبة على مراجعي الحسابات الامتثال بها وهي كالتالي⁶:

⊕ **النزاهة :** يفرض هذا المبدأ على كافة المراجعين بأن يتصرفوا بالاستقامة والامانة في علاقاتهم المهنية ويجب أن لا يكون للمراجع علاقة مع التقارير أو القوائم أو المعلومات الأخرى، حيث يعتقد أن هذه المعلومات: - تحتوي على عبارات خاطئة أو مضللة بشكل كبير

- تحتوي على عبارات أو معلومات مقدمة بطريقة غير مسؤولة

⊕ **الموضوعية :** يفرض هذا المبدأ على كافة المراجعين بأن لا يضلوا في حكمهم المهني بسبب التحيز الشخصي أو تضارب المصالح . حيث يمكن أن يتعرض المراجع لحالات قد تضعف من موضوعيته، لذا ينبغي تجنب العلاقات التي تؤثر على حكمه المهني.

⊕ **الكفاءة المهنية والعناية اللازمة:** يفرض هذا المبدأ على المراجعين الالتزامات التالية:

- المحافظة على المعرفة والمهارات المهنية بالمستوى المطلوب لضمان حصول مستخدمي المعلومات على الخدمة المهنية الكفؤة.

- تأدية المهام بكل اجتهاد وعناية وفقا للمعايير الفنية والمعمول بها عند تقديم الخدمات المهنية . وتتطلب الخدمة المهنية الكفؤة ممارسة الحكم الصائب في تطبيق المعرفة والمهارات المهنية في أداء تلك الخدمة.

⊕ **السرية:** يقوم هذا المبدأ على إمتناع المراجعين عن :

- الكشف عن معلومات سرية خارج المؤسسة والتي يتم الحصول عليها نتيجة العلاقات المهنية ، إلا إذا كان هنالك حق أو واجب قانوني أو مهني بالكشف عنها .

- استعمال المعلومات السرية التي يتم الحصول عليها لمصلحتهم الشخصية أو مصلحة أطراف ثالثة، وينبغي أن يحافظ المراجع المهني على السرية حيث يجب أن يكون يقظا لإمكانية الكشف غير المقصود.

- ⊕ السلوك المهني: يفرض مبدأ السلوك المهني إتزاما على المراجعين للتقيد بالقوانين والأنظمة ذات الصلة وتجنب أي عمل قد يسيء إلى سمعة المهنة.
- ⊕ المعايير الفنية⁷: يجب على المراجع أن ينفذ خدماته المهنية ذات العلاقة، وأن ينفذ عمله بكل حرص بما يتفق مع متطلبات النزاهة والموضوعية وكذلك الاستقلالية، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يتم التنفيذ بما يتفق مع المعايير الفنية والمهنية.

2 (ميثاق أخلاقيات مراجع الحسابات للمؤسسات المالية الإسلامية :

إن مصدر أخلاقيات المراجع في المنظور الإسلامي يعتمد على مبادئ و أحكام العقيدة الإسلامية، كما أن أحكام الشريعة و مبادئها تعطي هذه الأخلاقيات قوة إلزامية تتركز على بواعث دينية دائمة و ثابتة تفوق في مقاصدها البواعث الأخرى. كذلك فإن استمداد الأخلاقيات من الشريعة الإسلامية يكسبها خصائصها المتمثلة في الشمولية و العالمية والجمع بين الثبات و المرونة، وبما أن المراجعة كمهنة تتأثر بقيم و أخلاقيات المجتمع فإن التأثير ينبغي أن يكون لقيم و أخلاقيات المجتمع الإسلامي وان يظهر ذلك في التكوين الشخصي و التأهيل العلمي والمزاولة المهنية للمراجع، هذا الميثاق منبثق عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

2-1 (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

هي منظمة دولية غير هادفة للربح تضطلع بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة والصناعة المصرفية والمالية الإسلامية على وجه العموم. كما تنظم الهيئة عددا من برامج التطوير المهني (وخاصة برنامج المحاسب القانوني الإسلامي وبرنامج المراقب والمدقق الشرعي) وتطوير هياكل ضوابط الحوكمة⁶.

وقد تم تسجيل الهيئة في الموافق 27 مارس 1991م في البحرين. وبصفتها منظمة دولية مستقلة ، تحظى الهيئة بدعم عدد كبير من المؤسسات ذات الصلة الاعتبارية حول العالم (200 عضو من أكثر من 45 بلداً ، حتى الآن) ومنها المصارف المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها من الأطراف العاملة في الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية الدولية⁷.

+ أهداف الهيئة: تهدف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى ما يلي⁸:

- تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.

- نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.

- إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية.

- إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين.

- السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشرون نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

⊕ أصدرت AAOIFI حتى الآن المعايير التالية: وصل عدد المعايير التي أصدرتها الهيئة 87 معيارا ، حيث تشمل : -26 معيارا محاسبيا- 5 معايير مراجعة - 6معايير ضوابط (الحوكمة). -2 معايير أخلاقيات العمل- 48 معيارا شرعيا

معايير المحاسبة : تتمثل المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة في:

-المعيار رقم 1- العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

- المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء.(رقم2)

- التمويل بالمضاربة(رقم3).

- التمويل بالمشاركة. (رقم4)

- الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار. (رقم5)

- حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها. (رقم6)

- السلم والسلم الموازي. (رقم7)

- الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك المعدل (رقم8)

- الزكاة. (رقم 9)
- الاستصناع والاستصناع الموازي. (رقم 10)
- المخصصات والاحتياطيات. (رقم 11)
- العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية. (رقم 12)
- الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية. (رقم 13)
- صناديق الاستثمار. (رقم 14)
- المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية. (رقم 15)
- المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية. (رقم 16)
- الاستثمارات. (رقم 17)
- الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية. (رقم 18)
- الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية. (رقم 19)
- البيع الآجل. (رقم 20)
- الإفصاح عن تحويل الموجودات. (رقم 21)
- التقرير عن القطاعات. (رقم 22)
- توحيد القوائم المالية. (رقم 23)
- الاستثمارات في الشركات الزميلة. (رقم 24)
- الاستثمار في الصكوك والحصص والأدوات المشابهة (رقم 25).
- استثمارات في العقارات (رقم 26)

معايير المراجعة: و التي تتمثل في:

1. هدف المراجعة و مبادئها.
2. تقرير المراجع الخارجي
3. شروط الارتباط لعملية المراجعة .
4. فحص المراجع الخارجي الالتزام بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية .
5. مسؤولية المراجع الخارجي بشأن التحري عن التزوير و الخطأ عند مراجعة القوائم المالية.

معايير الضوابط :

1. تعيين هيئة الرقابة الشرعية و تكوينها و تقريرها.
2. الرقابة الشرعية.
3. الرقابة الشرعية الداخلية.
4. لجنة المراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية .

5. استقلالية هيئة الرقابة الشرعية .

6. بيان مبادئ الضبط في المؤسسات المالية الإسلامية .

أخلاقيات العمل :

1. ميثاق أخلاقيات المحاسب و المراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية .

2. ميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.

2-2 (أهداف الميثاق الأخلاقي:

يقدم هذا الميثاق إطار الأخلاقيات المراجع مستمدا أساسا من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ليلتزم المراجع به بدافع من عقيدته وأمثالا لأوامر الله واجتنابا لنواهيه ، ثم من المبادئ الأخلاقية التي اشتملت عليها المواثيق الأخلاقية لمهنة المحاسبة والمراجعة مما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومن المأمول أن يؤدي التزام المراجع بالمبادئ الأخلاقية الواردة في هذا الميثاق في أثناء مزاولته المهنة إلى تحقيق ما يلي :

- المساعدة على تنمية الوعي الأخلاقي لدى المراجع ومع التسليم بتوافر الالتزام الأخلاقي لديه فان هذا الميثاق يوجه انتباهه إلى القضايا الأخلاقية المحيطة بمزاولته المهنة ويبيصره بما يعتبر وما لا يعتبر سلوكا أخلاقيا مقبولا على أسس شرعية ومهنية ؛

- تحقيق دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية مما يضيف عليها المصدقية لتأكيد الثقة في خدمات المحاسب المهنية ، ويقوي الحماية للمؤسسة والمتعاملين معها ؛

2-3 (هيكل الميثاق الأخلاقي:

يتكون هيكل هذا الميثاق من ثلاثة أقسام¹⁰ : الأسس الشرعية لأخلاقيات المراجع ، والمبادئ الأخلاقية للمراجع ، وقواعد السلوك الأخلاقي للمراجع .

ويبين القسم الأول الأسس الشرعية والأصول العقدية التي تبنى عليها المبادئ الأخلاقية . ويحتوي القسم الثاني على المبادئ العامة لأخلاقيات المحاسب المستمدة من الأسس الشرعية ، مضافة إليها المبادئ الأخلاقية المستمدة من الأسس المهنية التي لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية . أما القسم الثالث- وهو القسم الإجرائي- فيشمل قواعد السلوك الأخلاقي المنبثقة عن مبادئ الأخلاقية العامة المبنية في القسم الثاني و هذه القواعد هي المرشدة والموجهة للمحاسب أثناء أدائه لواجباته وخدماته الوظيفية والمهنية ، التي يستطيع بالرجوع إليها تلمس السلوك المقبول- شرعيا و مهنيا- فيما يعرض له من مواقف ومشكلات تتضمن قضايا أخلاقية .

⊕ الأسس الشرعية لأخلاقيات المراجع :

إن الأخلاق جزء أساسي من الشريعة الإسلامية وقد رفع الإسلام مكانتها واعتبرها من مقاصد التشريع فقد جاء في الحديث "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" ومن أهم الأسس الشرعية لأخلاقيات المراجع¹¹ كما يلي:

- الأمانة؛ - مبدأ الاستخلاف للبشرية في الأرض؛ - الإخلاص؛ - التقوى؛ - الإحسان و إتقان العمل؛ - مراقبة الله تعالى؛ - محاسبة الله تعالى للعباد

⊕ المبادئ الأخلاقية للمراجع :

استنادا إلى الأسس الشرعية لأخلاقيات المراجع والى المبادئ التي وردت في مواثيق أخلاقيات المراجع الأخرى التي لا تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تستخلص المبادئ التالية لأخلاقيات المراجع التي تحكم أدائه ومزاولته الوظيفية¹² ، وهذه المبادئ هي كما يلي:

-الثقة ؛ -المشروعية ؛ -الموضوعية ؛ -الكفاية المهنية و إتقان العمل ؛ -السلوك الإيماني ؛ -السلوك المهني والمعايير الفنية؛

⊕ قواعد السلوك الأخلاقي للمراجع :

تتلخص قواعد السلوك الأخلاقي للمراجع من المبادئ الأخلاقية التي أعلاه ، وتعتبر هذه القواعد الحد الأدنى للسلوك الأخلاقي للمراجع في أثناء أدائه لواجباته وخدماته الوظيفية والمهنية وفيما يلي قواعد السلوك الأخلاقي للمراجع مبنية طبقا للمبادئ الأخلاقية التي انبثقت القواعد عنها¹³ كما يلي:

- قواعد السلوك الأخلاقي المنبثقة عن مبدأ الثقة : على المراجع أن يؤدي واجباته و خدماته الوظيفية والمهنية بأعلى مستوى من الثقة والنزاهة والصدق والأمانة والاستقامة. ولكي يتحقق ذلك فان المراجع مسؤول عن: عرض وتقديم المعلومات والأحكام والآراء المهنية بأمانة وصدق وشفافية كافية سواء كان المضمون ايجابيا أم سلبيا ، وكذلك المحافظة على سرية المعلومات التي يتاح له الاطلاع عليها وعدم الكشف عن هذه المعلومات إلا في حدود متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أو تنفيذا لمتطلبات قانونية؛

- قواعد السلوك الأخلاقي المنبثقة عن مبدأ المشروعية : المراجع مسؤول عن التحقق من مشروعية كل ما يتعلق بأداء واجباته وخدماته ، وأن يتذكر دائما أثناء أدائه لهذه الواجبات والخدمات أنه مسؤول أمام الله تعالى ، ثم أمام مجتمعه ونفسه ، ويشق من هذا المبدأ قواعد السلوك المتحمرة في أن المراجع يفي بمسؤوليته أمام الله تعالى على الوجه الأكمل مقدما ذلك على أية مسؤوليات موقفا أن الوفاء بمسؤوليته أمام الله تعالى كفيل بتحقيق مسؤولياته الأخرى في الوقت ذاته ، وكذلك المراجع مسؤول عن الإلمام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تتعلق بفقه المعاملات المالية؛

- قواعد السلوك الأخلاقي المنبثقة عن مبدأ الموضوعية : المراجع مسؤول عن حماية استقلاله في الظاهر والباطن فلا يضع نفسه في مواقف قد تؤثر على حياده أو قد تدفعه إلى التحيز أو البعد عن العدل أو الوقوع تحت تأثير الغير مما يهدد موضوعية حكمه المهني ، وعليه ألا يقدم أي معلومات على غير حقيقتها؛
- قواعد السلوك الأخلاقي المنبثقة عن مبدأ الكفاية المهنية و إتقان العمل : المراجع ملتزم بأن يؤدي واجباته وخدماته الوظيفية والمهنية بأعلى مستويات الكفاية والإتقان ولكي يتحقق ذلك فإن على المراجع اكتساب مستوى رفيع من التأهيل العلمي والعملية والتفقه الديني في المعاملات المالية والخبرة المهنية والمحافظة على ذلك المستوى من خلال التأهيل والتدريب الجيد ، والتنمية المتواصلة لمعارفه الفنية ، والمتابعة الواعية للتطورات الفنية التي تطرأ على المهنة والمتابعة لمعايير المحاسبة والمراجعة التي تصدر حديثا ، وتأدية الواجبات والخدمات الوظيفية والمهنية بإتقان بما يتفق والقوانين الوضعية المحلية منها والدولية التي لا تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- قواعد السلوك الأخلاقي المنبثقة عن مبدأ السلوك الإيماني : ينبغي للمراجع مراعاة توافق سلوكه وتصرفاته مع القيم الإيمانية المستمدة من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .
- قواعد السلوك الأخلاقي المنبثقة عن مبدأ السلوك المهني والمعايير الفنية: يتطلب السلوك المهني الالتزام بمعايير أخلاقية عالية وبالمعايير الفنية وبخاصة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عند تأدية المراجع لواجباته وخدماته ، وفي هذا الصدد فإنه ينبغي على المراجع الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، وعدم القيام بأية أعمال أو أنشطة قد تنقص من أمانته أو موضوعيته أو استقلاله ، وعدم القيام بأي تصرف أو سلوك شخصي يسئ إلى سمعة مهنته أو يهدد الثقة بها.

3) مقارنة بين الميثاق الأخلاقي لمهنة مراجعة الحسابات الصادر عن aaoifi وبين الميثاق الصادر عن الهيئة الدولية للمراجعة:

3-1) نقاط الاختلاف بين الميثاقين : هناك اختلافات جوهرية بين الميثاقين من حيث المنهجية والالتزام ، من أهمها مايلي:

- إن المصادر الأساسية للقيم الواردة في الميثاق الإسلامي هي: القرآن الكريم والسنة النبوية والاجماع والقياس ، وهذا يعطي لها سمعة القبول والثبات ، وعلى العكس فإن مصدر ميثاق الهيئة الدولية للمراجعة هو ما اتفقت عنه عقول البشر ولا تتم بالقبول العام وقابلة للتغير إذا تغيرت الظروف المحيطة.
- يعتبر الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية الإسلامية عبادة الله وطاعته، وتحقق عند المسلم إشباعا ذاتيا روحيا ، وهذا لا يتوافر في الميثاق الأخلاقي للهيئة الدولية للمراجعة.
- من دوافع الالتزام بالقيم الواردة في الميثاق الإسلامي الخشية من الله عز وجل والتي تتمثل في المراقبة والمحاسبة الذاتية وهذا غير وارد في ميثاق الهيئة الدولية للمراجعة.
- تمتد مسؤولية المراجع في الفكر الإسلامي إلى المسؤولية الدينية، وتكون أمام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأمام الهيئة المهنية أو النقابية أو المؤسسة التي ينتمي إليها وأمام الله عز وجل، بينما تقتصر المسؤولية في الفكر الوضعي على المسؤولية الجنائية والمدنية والتأديبية.
- إن الثواب والعقاب في المنهج الإسلامي يكون في الحياة الدنيا وفي الآخرة بينما يكون الثواب والعقاب في المنهج الوضعي (حسب الهيئة الدولية للمراجعة) في الحياة الدنيا من قبل الهيئات المهنية التي ينتمي إليها المراجع
- إن تطبيق القيم الإسلامية يعتمد على التربية وعلى مناهج تعليمية تجمع بين العلوم الشرعية والعلوم غير الشرعية، فلا يمكن الفصل بينهما، وهذا يحقق التوازن في شخصية المراجع. وهذا ما لانجده في الميثاق الآخر
- حيث أولى الميثاق الأخلاقي الصادر عن الهيئة الدولية للمراجعة الإهتمام بالنواحي التعليمية للمراجعين سواء قبل الإلتحاق أو التعليم المستمر بعد الإلتحاق ، وذلك بإدراج موضوع الأخلاق والسلوكيات ضمن المقررات التعليمية، ولكن أهملت تماما التربية الدينية للمراجع والتنشئة على القيم الإيمانية منذ بداية تعليمه.

بالإضافة إلى النقطتين التاليتين¹⁴ :

- الميثاق الأخلاقي الصادر عن الهيئة الدولية للمراجعة لم يتضمن أي قواعد أو معايير تتعلق بالقيم الإيمانية والتي تعتبر قوام التكوين الشخصي للمراجع وأساس انضباطه في عمله.
- لم يعطي الميثاق الأخلاقي الصادر عن الهيئة الدولية للمراجعة إهتماما كبيرا لبواعث الإلتزام بالقواعد والمعايير ، ولقد أشار بعضها إلى الإلتزام الذاتي ولكن لم يوضح مفهومه وكيفية تكوينه.

3-2) نقاط التشابه بين الميثاقين : هناك نقاط تشابه بين الميثاقين وسندرج بعضها بما يلي:

- كلاهما يهدفان إلى توحيد نمط ومرجعية سلوك وآداب مهنة مراجعة الحسابات
- كلاهما يهدفان إلى إضافة الثقة على المعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية
- إن إلزام مراجعي الحسابات بقواعد سلوك وآداب المهنة في كل من الميثاقين إعترافا منهم بمسؤولية مهنة المراجعة تجاه كل الاطراف.
- إن المبادئ والقواعد الأخلاقية تمثل مبادئ الشهادة الصادقة واجتتاب شهادة الزور وعدم كتمان الحق والاستقامة والصدق والأمانة ، والإخلاص في أداء العمل هي من مكونات الميثاق الإسلامي ، وهي أيضا من المتطلبات والخصائص الأساسية المميزة للعمل المهني حسب الميثاق الثاني (الوضعي).
- كلاهما يناديان بالموضوعية وعدم التحيز .

خاتمة:

تمثل الالتزامات لمهنة المراجعة مجموعة من المبادئ والقواعد الأخلاقية والآداب العامة المتعارف عليها بين أعضاء المهنة والتي تحددتها الهيئات المهنية ، المختصة والتي تستلزم من الممارس لمهنة المراجعة سلوكا معينا يقوم على الالتزام به لضمان مستوى أداء مرتفع وبما يرفع من كرامة المهنة وشرفها لأن الإخلال بها خروج عليها وعلى شرفها.

نتائج اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: من خلال عناصر المتناولة توصلنا إلى إثبات محتوى هذه الفرضية ، حيث تركز المراجعة على اطار عام يحكمها و يغطي كل جوانبها ، وخاصة انتهاجا متطلبات الميثاق.

- الفرضية الثانية: هناك اختلاف بين الميثاقين (الاسلامي والوضعي) من ناحية المرجعية المستند عليها في انتهاج قواعد ومبادئ السلوك الأخلاقي.

من النتائج المتوصل إليها:

1- يعتبر التزام مراجع الحسابات بالقيم الإيمانية و الأخلاقية انعكاسا لما أكدت عليه السنة النبوية الشريفة و القرآن الكريم.
2- من خلال الدراسة يتبين أن تقييد مراجعي الحسابات بالمواثيق الأخلاقية والتي أكدت عليها معايير المراجعة الخاصة بها وذلك من حيث الالتزام بالأسس الشرعية وبمبادئ الأخلاق والقواعد السلوكية الأخلاقية التي تعكس بالضرورة انتهاج الميثاق الأخلاقي للمهنة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبناء على نتائج السابقة ، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن الأخذ بها:

- بغية تطبيق الميثاق الاخلاقي لمراجعي الحسابات الصادر عن الآيوفي يتطلب وجود جملة من العناصر المتمثلة في :
 - وجود كيان قانوني له سلطة الإلزام ، ويستمد تلك السلطة من الجهات الحكومية ، ويتولى ذلك الكيان إصداره ومتابعة تنفيذه وتوقيع العقوبات على من لا يلتزم به .
 - التزام المؤسسات وكذلك مراجعي حساباتها بما ورد بالميثاق من أسس ومبادئ وقواعد في ضوء تشريع يصدر من الدولة ويكون له الإلزام .
 - نشر الميثاق وتعريفه للمحاسبين والمراجعين وبيان منافعه لهم والتي تحقق الحماية لهم وللمهنة وللمجتمع المالي ورفع أدائهم وتقوية الثقة في أعمالهم .
 - عقد ندوات ودورات تدريبية للمحاسبين والمراجعين حول بنود الميثاق وإجراءات تنفيذه
 - التعاون مع الكيانات الأخرى ذات الإهتمام بالالتزام بالميثاق على المستوى المحلي والدولي.
 - تدريس متطلبات الميثاق في المعاهد والجامعات المختلفة بغية حصول الطلبة على أساسياته وهذا يساعد في التطبيق.

- ¹ -Mokhtar belaboud , «pratique de l'audit» , Berti éditions ,Alger ,2005, p 04 .
- 2-Jacques renard , «théorie et pratique de l'audit interne » , troisième édition, éditions d'organisation , sans date , p 65 .
- 3 - REDA KHELASSI , «l'audit interne-audit opérationnel» , Houma, Alger , 2005 , p 71.
- 4- وليم توماس وأمرسون هنكي ، تعريب أحمد حامد حجاج ، «المراجعة بين النظرية والتطبيق» ، الكتاب الأول ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، السعودية ، 2006 ، ص 46 .
- 5- ألفين أرينز و جيمس لوبك ، ترجمة محمد عبد القادر الديسبي ، «المراجعة مدخل متكامل» ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2009 ، ص 208 .
- 6- محمد التهامي طواهر & مسعود صديقي ، «المراجعة وتدقيق الحسابات» ، ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص17.
- 7 - محمد بوتين ، «المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق» ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص31
- 8 - خالد أمين عبد الله ، «علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية» ، ط2 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2004 ، ص16
- 9 - يوسف محمود جربوع ، «مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق» ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص 8
- 10 - محمد السيد سرايا ، «أصول وقواعد المراجعة -التدقيق الشامل - الإطار النظري - المعايير والقواعد - مشاكل التطبيق العملي» ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2007 ، ص 591 .
- 11 - «الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية» ، 2014/02/18 ، [http //www.aaofii.com](http://www.aaofii.com)
- 12 - «الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية» ، 2014/03/23 ، [http //www.aaofii.com](http://www.aaofii.com)
- 13 - «أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية» ، الموقع الرسمي للهيئة ، 2014/03/23 ، [http //www.aaofii.com](http://www.aaofii.com)
- 14 - «النص الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية - ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية» ، المنامة، البحرين ، 2007 ، ص 05.
- 15 - نفس المرجع السابق ، ص 6
- 16- نفس المرجع السابق ، ص 9
- 17- نفس المرجع السابق ، ص ص 11 - 15